الفصل الثالث

العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية

الاتجاهات المختلفة لدراسة العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية .

الإطار التحليلي والتفسيري للعلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية .

الفصل الثالث
العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية

أثبتت الدراسات التأثير المتبادل بين التنمية وأبعادها وبين وسائل الاتصال ، فالتطور في الميدان الثقافي وانتشار التعليم يساعد علي زيادة الإقبال علي الصحافة والإذاعة والتليفزيون وهو ما ينعكس علي أساليب الإنتاج ومستويات المعيشة ، وتلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في نشر الثقافة السياسية ، ودفع الأفراد إلي الاهتمام بالشئون السياسية وخطط التنمية .

ويعمل الاتصال علي خلق الشعور بالإنتماء ونقل الاهتمام من الشئون المحلية إلي القومية ونشر وتوضيح الخطط القومية ، وتعليم المهارات الجديدة ، بهذا يقوم الإعلام بإعداد الأفراد للقيام بدور جديد ويحفزهم علي بذل الجهد ، وعادة ما يصاحب التغير الاجتماعي الرئيسي تغير في نوعية المعلومات مع إستخدام أساسي لوسائل الإعلام .

وتشير الدراسات إلي أن أسهام وسائل الاتصال في التنمية القومية بوجه عام يتم من ناحيتين :

- تعليم الأفراد مهارات جديدة وقبول أفكار جديدة .
- تغيير الأولويات وقبول قيم جديدة .

كما توضح أن سريان وسائل الاتصال يحدد سرعة واتجاه وديناميه التنمية الاجتماعية ، وينعكس اختلاف مراحل التنمية والظروف المجتمعية علي دور وسائل الاتصال ، ففي المراحل الأولي للتنمية تسعي هذه الوسائل إلي تأكيد شرعية النظام السياسي وحماية القادة وتقوية تأثيرهم وتعميق الولاء لهم ، وفي مرحلة تالية تهدف وسائل الاتصال إلي تعبئة الجماهير ودعم الإرشاد ونشر التعليم .

المبحـــث الأول
الاتجاهات المختلفة لدراسة العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية

طرأ تحول كبير علي دراسة علاقة وسائل الاتصال بعملية التنمية وأزماتها المختلفة ، فقد كان الاهتمام منصبا علي الأبعاد النفسية ثم انتقل إلي الجوانب الاجتمـاعية باعتبار أن الاتصال هو عنصر من عناصر النظام الاجتماعي ككل ، وفي السبعينات ساد اتجاه بأن فهم أي دور لوسائل الإعلام في عملية التنمية لابد أن يأخذ في الاعتبار علاقات التبعية في أطار النظام الدولي القائم .

وقد سعي الباحثون في مجال الاتصال وعلم السياسة لتقديم نماذج تفسر العلاقة بين وسائل الاتصال والتنمية بأبعادها ، يتم تناولها فيما يلي :

أولاً : نموذج التحديث (الاتجاه المسيطر) :

شكلت دراسة "دانيال ليرنر " حول "زوال المجتمع التقليدي في الشرق الأوسط " ودور وسائل الاتصال في عملية الانتقال الأساس لعدد كبير من الدراسات حول هذه العلاقة الارتباطية مثل أبحاث كل من "روجر " و"باي" و"شرام" و "راو" . والمتغيرات الأساسية في هذا النموذج هي التحضر والتعليم (معرفة القراءة والكتابة) ومشاركة وسائل الاتصال والتقمص الوجداني حيث يمر تطور المجتمع الحديث بثلاث مراحل – كل مرحلة تؤدي إلي المرحلة التالية بطريقة تلقائية – هي التحضر والتعليم وتطور وسائل الإعلام .

يري "ليرنر" أن زيادة التصنيع تؤدي إلي زيادة الاقامة في المدن ، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة التعليم ، وبالتالي زيادة التعرض لوسائل الإعلام ، ويؤدي ذلك كله إلي زيادة المشاركة السياسية والاقتصادية .

وعندما يصل عدد المقيمين في المدن إلي ١٠٪ تبدأ التغيرات الأساسية في نسبة المتعلمين ثم تزيد الإقامة في المدن ولتصل إلي ٢٥٪ ، وعند هذه النقطة يزيد عدد المتعلمين بشكل مستقل عن الإقامة في المدن ، وتظهر العلاقة الوثيقة بين نمو وسائل الإعلام وزيادة عدد المتعلمين ، ويصحب ذلك اكتساب الأفراد القدرة علي التقمص الوجداني .

فالتعليم يطور وسائل الإعلام وهي بدورها تساعد علي انتشار التعليم ، ولكن التعليم يقوم بالوظيفة الرئيسية في المرحلة الثانية تاريخياً لأن القدرة علي القراءة التي اكتسبها عدد قليل من الأفراد في البداية ، تمكنهم من أداء المهام المختلفة التي يتطلبها المجتمع وهو يتجه إلي التحديث .

وفي المرحلة الثالثة عندما تصل تكنولوجيا التنمية الصناعية إلي مراحل متطورة يبدأ المجتمع في إصدار الصحف وإنشاء الشبكات الإذاعية ويساعد هذا علي الإسراع بالتعليم ونشره ، وتنمو من هذا التفاعل أنماط المشاركة مثل الانتخاب التي نجدها في كل المجتمعات المتقدمة .

ويرى "ليرنر" أن نسبة الارتباط بين المتغيرات في نموذجه مرتفعة ، وأن التقمص الوجداني بمعني تصور الفرد نفسه في ظروف الآخرين يعد مهارة لاغني عنها للانتقال من الإطار التقليدي إلي المجتمع الحديث ، وأن وسائل الإعلام تنمي الشخصية الحركية وتضاعف الحراك الذهني للأفراد دون الحاجة إلي الإنتقال المادي ، وبالتالي فهي تغير تطلعات الأفراد وآفاقهم وتقدم خدمة ضرورية لتطور المجتمع التقليدي ونمو المجتمع الحديث .

ويعتقد ليرنر أنه رغم مهاجمة قادة الشرق الأوسط للغرب إلا أنهم يتطلعون إلي الاقتداء به ، ويوصي بتبني التوجه الغربي وهذا النموذج علي وجه الخصوص .

ويعمم ليرنر نموذجه بالقول انه فى حالة زيادة التحضر والتعليم وفرص التعرض لوسائل الاعلام فى اى دولة نامية ، فسوف تكون النتيجة هى التحديث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويشير الى ان العالم الثالث قد شهد زيادة هائلة فى نسبة التحضر وارتفاع عدد المؤسسات الاعلامية وبرامج محو الامية .

ويلاحظ ان زيادة العدد الاجمالى لاجهزة الراديو خلال العقود الماضية فى الدول النامية ، وبالنسبة للتليفزيون زاد عدد الاجهزة خلال الفترة من ٦٥-١٩٨٣ بمقدار ثمانية اضعاف فى الدول النامية ، وبلغت نسبة الزيادة فى افريقيا على وجه الخصوص اكثر من ست عشرة مرة . ويفسر هذا الارتفاع الملحوظ فى حجم وسائل الاتصال خلال الفترة ما بين الستينات والثمانينات فى الدول النامية بسعى هذه الدول للاخذ بالنموذج الغربى للتحديث ومحاولة العالم المتقدم نقل ثقافتة ونموذجه الى العالم الثالث .

وهكذا فان نظام الاتصال يعتبر احد مؤشرات التغير واداة له فى النظام الاجتماعى ككل .

وقد اثبتت الدراسات والبحوث عدم صحة تطبيق هذا النموذج على دول العالم الثالث باعتباره وليد ظروف مختلفة ، وان التطور لا يسير بشكل مشابة . وتعرض نموذج التحديث لانتفادات عديدة منها :-

١ – اخفاقه فى فهم طبيعة المجتمعات النامية ، وتحديد الاسباب الحقيقة لمشكلة التخلف فيها .

٢ – عدم صحة النموذج النظرى لكل من المجتمع التقليدى والمجتمع الحديث ، باعتبار انه مجرد افتراض لا يعطى صورة صحيحة عن واقع الحياة فى الدول النامية والمتقدمة . وكذلك فان علاقة التقليدى والحديث ليست بالضرورة علاقة صراع دائم تتصف بوجود كامل او انعدام لاحدهما او الاخر . فمن الممكن ان يتعايش التقليدى والحديث وان يتزامنا ، بل ان هناك من الشواهد ما يبين ان القيم التقليدية تلعب دورا هاما فى استمرار تقدم المجتمع الصناعى .

٣ – ليس من الضرورى ان تسير مجتمعات العالم الثالث فى نفس خط التطور الذى حدث فى اوربا وامريكا فى ظروف مختلفة كليا وتراث حضارى متباين ، كما ان افتراض ان هناك نموذجا تقليديا واخر حديث ، وان حركة التطورالطبيعى تفرض ضرورة تخلى المجتمعات التقليدية عن خصائصها لكى تكتسب سمات المجتمع الحديث ينفيه الواقع ، وليس من المنطقى ان تتخلى المجتمعات

التقليدية عن تراثها الحضارى وقيمها وافكارها وهنا نلمس خطأ تعميم ما حدث فى الغرب على الدول النامية لسبب بسيط هو اختلاف نقطة البداية ، فالتطور التكنولوجى الحديث يختلف عن التطور الذى ساد فى الماضى من حيث السرعة ، فاندماج التقليدى والحديث يحدث بسرعة كبيرة وتظهر نتائجه مباشرة فى جميع المستويات والمجتمعات ، كما ان التغير الاقتصادى السريع يمكن ان يحدث بنجاح اكبر فى ظل انظمة اجتماعية وسياسية غير ديمقراطية . كذلك فان الضغوط الناتجة عن تكنولوجيا الاتصال فى القرن العشرين زدات من تطلعات الافراد اليالحد الذى جعل مجتمعاتهم عاجزة عن ارضائهم مما جعل ثورة " الاحباط المتزايد " تحل محل ثورة " التوقعات المتزايدة " .

٤ – افتراض ان كلا من النموذجين التقليدى والحديث يشكل وحدة بنائية متجانسة على حين ان الواقع يؤكد وجود مراكز تقليدية واخرى حضرية داخل كل نموذج .

٥ – اغفلت نظرية التحديث عمدا بعد النهب الاستعمارى لموارد الدول المختلفة وهو البعد الذى لعب دورا كبيراً فى دعم التنمية الاوربية . كما ان التجارب الفعلية التى مرت بها الدول النامية اكدت عدم صحة تلقائية التطور ، وان الحراك النفسى كثيراً ما يسبق قدرات الدول على خلق فرص جديدة للمساهمة فى اوجه الانشطة المختلفة فى المجتمع . فالراديو الترانزستور ووسائل المواصلات الحديثة وبناء الطرق ساعدت على التغلب على حاجز الامية واوجدت الشخصية الحركية دون الحاجة الى اقامة ١٠٪ من السكان فى المدن حسب نظرية " ليرنر " .

نتيجة لهذه الانتقادات لنظرية التحديث ظهرت بعض المحاولات لتخطى السطحية لمفهومى التقليدى والحديث ، وان كل دول العالم تمارس التنمية بشكل مستمر ، كما ظهرت الدراسات الرامية الى تجاوز عمومية نظرية التحديث ووضع ظروف الدول النامية محل الاعتبار عند الدراسة . الا ان محاولات تنقيح التنمية والتحديث لم تنجح فى تقديم نظرية تحليلية بديلة .

وادى تركيز نظرية التحديث على التحضر الى تدهور الزراعة ، وهى الدعامة الاساسية لاقتصاد العالم الثالث ، وبنهاية السبعينات تحولت معظم الدول النامية الى دول مستوردة للمواد الغذائية ، كما ادى التركيز على انتشار التعليم الى تزايد طابور البطالة ، وعلى المستوى التكنولوجى ادت الى مزيد من التبعية والاعتماد على الخارج.

ومن بين الاثار غير المتوقعة للتحديث زيادة المشاركة السياسية ، ولكنها لم تؤد الى مزيد من الديمقراطية كما كان متوقعا بل ولدت عدم الثقة والخصومة بين الجماعات المتنافسة ، وفى بعض الدول الافريقية ادت الى القيام بانقلابات عسكرية .

وقد ضاعف من الاثار السلبية للتحديث نمو الشركات متعددة الجنسيات وسيطرتها على دول العالم الثالث ، ففى نهاية السبعينات كانت هناك خمس عشرة شركة متعددة الجنسيات متخصصة فى تصنيع وتسويق ادوات البث والاستقبال الاذاعى ، وسيطرت هذه الشركات على الجانب الاكبر من عمليات الاتصال الدولى خلال السبعينيات ، وسعت الى نشر النموذج الغربى فى العالم بحكم طبيعة المجتمعات التى تنتمى اليها والترويج لاتجاهات واساليب حياة تعظم من قيم الاستهلاك وحب الاستهلاك على حساب قيم اخرى .

ومن الاثار السلبية للتحديث انه اوجد تفاوتا عاليا وعدم مساواة بين الفئات الاجتماعية فى الدول النامية ، وتركزت الثروة فى ايدى اقليات صغيرة اى انه جرى تحديث العالم الثالث منذ الخمسينات على حساب شعوبه .

ثانيا : نموذج التبعية :

رغم ان جذور نظرية التبعية تعود الى الخمسينيات الا انها لم تلفت الانظار الا فى اوائل السبعينيات حيث ساد الاعتقاد بأن فهم دور وسائل الاعلام فى التنمية يتطلب وضع علاقة التبعية الاعلامية فى الاطار الدولى فى الحسبان . وقد وضع " هربرت شلير " البداية فى دراسته حول طريقة احتفاظ المجمع العسكرى الصناعى الامريكى بالهيمنة الالكترونية علي مستوي العالم .

وتوالت الدراسات بعد ذلك التى ركزت على ابعاد مختلفة لمشكلة التبعية الاعلامية، فالتقدم الاعلامى الذى طرأ على وسائل الاتصال فى الدول المتقدمة ادى الى زيادة تحكم وسيطرة هذه الدول على الاعلام فى الدول النامية ، وتحول التدفق الحر للمعلومات الى ممارسة حرية الاقوى والاكثر ثراء . فالتبادل الحر للمعلومات بين دول غير متساوية فى القوة الاقتصادية والتكنولوجية ليس فى مصلحة المجتمعات الاضعف ، فالولايات المتحدة مثلا تسيطر على الانتاج السينمائى ، وتغرق العالم بالافلام وبرامج التليفزيون وتسيطر على وكالات الاعلان ووكالات الانباء مع بريطانيا وفرنسا كما ان بعض الصحف والمجلات تؤثر على الصفوة فى الدول النامية وعلى القيم الحضارية .

هذه السيطرة الغربية لم تقتصر على المضمون الاعلامى بل امتدت الى امكانيات نقل المعلومات عبر الحدود الوطنية من خلال الاقمار الصناعية ، فتكنولوجيا الاتصال ومضمون الاعلام اصبحا يسيران من المراكز الى الهوامش ، الامر الذى طرح موضوع اقامة نظام اعلامى جديد من خلال جعل التدفق فى اتجاهين وتقوية التبادل بين دول الجنوب .

ويتضح عدم توزان الاعلامى بشكل واضح فى توزيع الامكانات الاعلامية من كتب ، وصحف يومية ، واستهلاك ورق صحف وامكانيات ارسال اذاعى وتليفزيونى واجهزة استقبال وانتاج معدات الاتصال وبرامجة حيث ترتبط هذه المتغيرات بمتوسط الدخل القومى ونسبة المتعلمين ودرجة تطور المجتمع . ففى عام ١٩٨٠ كان يصدر فى اوربا والاتحاد السوفيتى ٩ , ٥٥٪ من الكتب التى تصدر فى العالم ، وفى امريكا الشمالية ٩ , ١٥٪ وفى بقية الدول النامية باستثناء الصين ٢ , ٢٨٪ تصدر منها ١٪ فى الدول العربية من اجمالى الانتاج العالمى .

اما عدد الصحف اليومية فى العالم فقد كان ٨٢٤٠ صحيفة فى عام ١٩٧٩ منها ٣٥٨٠ صحيفة تصدر فى الدول النامية بدون الصين اى بنسبة ٤ , ٤٣٪ وكان نصيب الدول العربية منها ٣٣ , ١٪ من اجمالى عدد الصحف فى العالم . وبلغت نسبة

توزيع الصحف لكل الف مواطن ٣٢٤ فى الدول المتقدمة مقابل ٣٥ فى الدول النامية ، ٣٣ نسخة لكل الف مواطن فى الدول العربية .

وبلغ عدد مقاعد السينما ٤٦ مقعداً لكل الف مواطن فى الدول المتقدمة مقابل ثمانية مقاعد فى الدول النامية ، وسبعة مقاعد فى الدول العربية ، وبالنسبة للراديو بلغت النسبة المئوية لعدد اجهزة الراديو فى عام ١٩٨٠ ، ١٩,٣٪ فى الدول النامية مقابل ٨ , ٧٠٪ فى الدول المتقدمة ، وفى الدول العربية ١٢ , ٢٪ من اجمالى نسبة عدد الاجهزة فى العالم .

وبالنسبة للتلفزيون بلغت النسبة المئوية لعدد اجهزة التليفزيون ٩ ,٨٦٪ فى الدول المتقدمة مقابل ١ , ١٣٪ فى الدول النامية منها ٦١ , ١٪ فى الدول العربية .

وبالنسبة لمصادر المعلومات الاساسية فى العالم ، فالدول النامية تعتمد على مصادر معلومات تعمل اصلا لخدمة مستهلك غربى وبمفاهيم غربية وبالتالى فان مضمون المعلومات لا يلائم هذه الدول ، ولا يقدم بيانات كافية ومناسبة عن الدول النامية . كما ان الوكالات الوطنية فى العالم الثالث تعانى من نقص الامكانات الفنية والمالية والبشرية ، وتحصل الدول النامية على المعلومات عن بعضها البعض بعد مرورها بالدول المتقدمة .

اما بالنسبة لطبيعة ونوع تدفق المعلومات والاخبار يجب على القائم بالاتصال وفقا لمفهوم الاعلام التنموى التأكيد على الموارد المتصلة بجهود التنمية ، والقيام بدور المعلم وعدم التعرض للجوانب السلبية لان هناك حاجة للتعبئة الشعبية لتحقيق التنمية ، فالاخبار خدمة اجتماعية عامة وليست سلعة .

والاعلام التنموى يعنى التعامل مع السلطة على اساس الشراكة وليس طبقا للمفهوم الغربى الذى يركز على توزيع المعلومات وحرية المعرفة ونقل الاراء .

وشكلت نظرية التبعية المنظور الفكرى المضاد لمنظور التحديث ، الذى رفضه انصار نظرية التبعية . فالتبعية عندهم هى علاقة بين دولتين احداهما مسيطرة اقتصاديا ، والثانية خاضعة لها ، وميز منظور التبعية بين دول المركز وهى الدول

الراسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولى ودول الهامش وهى الدول المتخلفة التابعة لها .

واكد منظور التبعية على الطبيعة التوسعية للنظام الراسمالى ، واستند فى تحليلاته البنائية على الرؤية الماركسية ، ولذلك فقد حظيت مسألة الامبريالية والتوسع الاستعمارى باهتمام واضح وطورت نظرية فى التخلف تربط بين تقدم دول المركز وتخلف دول الهامش فى علاقة تبادلية ، ومفادها ان طبيعة النظام الراسمالى الدولى تؤدى الى التطور الاقتصادى فى بعض اجزائه (المركز) واحداث تخلف فى اجزائه (الاخرى) فالتخلف الذى تشهده الدول النامية والتقدم الذى تعرفه الدول الصناعية هما وجهان لعملة واحدة ونتيجتان متزامنتان ومتداخلتان لتطور النظام الاقتصادى الراسمالى المتكامل .

ويرى اصحاب اتجاه التبعية ان اهم معوقات التنمية تعود الى النظام الدولى حيث تؤدى التنمية فى المركز الى الابقاء على التخلف فى الهامش وفى ظل هذا الوضع السياسى والاقتصادى فان التراكم الراسمالى الناجح فى الدول الهامشية يعد امراً مستحيلا وبالتالى تقل ان لم تنعدم اى فرص لتحقيق النمو المعتمد على الذات .

ان التبعية فى العالم الثالث لم تقتصر على السياسة والاقتصاد فحسب بل تعدت ذلك الى كل نواحى الحياة فى رأى اصحاب نظرية التبعية ، ويرون ان تنمية العالم الثالث تتطلب تعديلات فى الهيكل الاقتصادى الدولى ، وتعطى اهمية قصوى للمصالح المتبادلة وتشجيع التنمية الموجهة الى الداخل مع التركيز على تنمية العلاقات الاقتصادية الاقليمية فى العالم الثالث .

ورغم ان التخلف هو الاساس المشترك للبحث لدى كل من انصار اتجاه التحديث واتجاه التبعية الا انهما يختلف فى الفروض الاساسية واستراتيجيات البحث . فالالتزام الايديولوجى عاق انصار التبعية عن فهم ابعاد التنمية والتخلف فاهملوا العوامل الداخلية فى الدول النامية والقوا المسئولية الكاملة على الامبريالية ، وبالغوا فى التحليل الطبقى ، كما ان الالتزام المذهبى ادى باتجاه التحديث الى اهمال

التأثيرات الدولية على تخلف الدول النامية ، وتفضيل النهج الراسمالى الليبرالى للتنمية دون اى اعتبار لاختلاف طبيعة المجتمعات فى الدول النامية .

ان معالجة نظرية التحديث لمسألة التخلف جاءت غير دقيقة بسبب عموميتها وغموض المتغيرات والعلاقات موضوع البحث (التقليد والثقافة ، والابعاد النفسية) واعتمادها على نتائج انجزتها المجتمعات الغربية مثل الدولة القومية ، وبناء المؤسسات والديمقراطية ، والثقافة العلمانية دون مراعاة لاختلاف ظروف الدول النامية .

اما نظرية التبعية فقد قدمت تحليلا افضل لظاهرة التخلف لان المتغيرات التياعتمدت عليها فى شرح التخلف (الاستعمار والراسمالية والبرجوازية) عكست ظواهر وعلاقات واضحة تسهل دراستها وفهمها الان ان هذه النظرية لم توفق فى فهم عملية التنمية . فبالرغم من وضوح متغيرات وعوامل التنمية التى تقدمها نظرية التبعية (الثورة والتحرر والتطبيق الاشتراكى) الا ان محدودية تطبيقها يجعلها عديمة الجدوى ويرى البعض ان اتجاه التبعية هو نظرية فى التخلف وليس فى التنمية.

ثالثا: نموذج الثقافة :

ظهر هذا الاتجاه مع بداية الثمانينيات على ايدى الباحثين فى الدول الافريقية وهو نتاج للجدل بين نموذجى التحديث والتنمية لاحداث التنمية ، ويرى ان مفتاح التنمية فى دول العالم الثالث يكمن فى الثقافات التقليدية لها ، ويدعو الى التكامل المتعمد والمتأنى بين انماط الاتصال التقليدية والحديثة لضمان النجاح الاكبر للرسائل التنموية ، ومن ابرز دعاة هذا النموذج " فرانك اجبوجباه" ، و " نوار تونيلى " و " كوامى بوافو " .

واستندت قوة هذا النموذج على الابحاث التى اجريت حول الاقتناع وتغيير الاتجاهات حيث ان فرص نجاح واستمرار التغير الاجتماعى تزداد عندما يتوافق هذا التغير مع قيم واساليب الحياة المقبولة فى المجتمع بالاضافة الى ان المشاركة العامة فى عملية احداث التغيير تساعد على تأكيد دوامه .

ويرجع اصحاب هذا الاتجاه اخفاق وسائل الاعلام الحديثة فى تعبئة شعوب العالم الثالث نحو التنمية الى توجه هذه الوسائل نحو النخبة ، وبعدها عن المشاركة وانفصالها عن وسائل الاتصال التقليدية التى تعد الاهم والاخطر فى رأيهم ، ولذا تجب مراعاة التنوع فى استخدام وسائل الاتصال وتطويع تكنولوجيا الاتصال لتلائم الاهداف والمصالح ويعتقد انصار هذا النموذج بان وسائل الاعلام الجماهيرية قد حازت على قدر كبير من الاهتمام ، خاصة من انصار نموذج التحديث ، هذا فى الوقت الذى يتم فيه تجاهل اكثر الاساليب الاتصالية تأثيراً وهى الاتصال بين الاشخاص والاخطر من هذا ان منظرى التحديث اعتمدوا على الزيادة فى عدد الاجهزة الاعلامية فى استخدامهم لوسائل الاعلام كمؤثر للتنمية ولم يلقوا بالا للمضمون وهو البعد الاكثر اهمية .

لقد اهتم " فرانك اجبوجباه " على سبيل المثال بمنادى القرية وسوق القرية والفن الشعبى واحتفالات واعياد القرية واعتبرها انماطا من الاتصالات التقليدية التى يمكن ان تلتقى بفنون الاتصال الحديث .

رابعا : نموذج التنمية البديلة :

يعطى هذا النموذج اهمية خاصة للتكنولوجيا الملائمة والتكنولوجيا المتوسطة ، فالاختيار الصحيح للتكنولوجيا هو الذى يضاعف الانتاج والثروة ويرفع المستوى العام للشعب ويحسن نوعية الحياة ويحافظ على البيئة قدر الامكان ، فالتكنولوجيا المتوسطة هي الاكثر انتاجا والاقل تكلفة والاسهل ادارة وتعتمد على الجماهير وتستخدم افضل ما وصل اليه العلم والمعرفة وتساعد على تحقيق اللامركزية .

واهم ملامح هذا النموذج :-

- عدم وجود نموذج موحد للتنمية ، وان كل دولة لها طريق يتلاءم مع ظروفها الخاصة .
- مراقبة نتائج التغير ومحاولة الحد من الاثار السلبية وتعظيم الجوانب الايجابية .
- وضع الابعاد المتعددة للتنمية فى الاعتبار عند التخطيط لاى تغيير لتحقيق التنمية الشاملة .

- الاعتماد المتبادل بين الدول بدلا من التبعية ، وتبنى الدول لبرامج تقلل من التبعية وتزيد من الانتاج والاعتماد على الذات .

- اعتبار اشباع الحاجات الاساسية للاغلبية العظمى من الشعب هو المبدأ الرئيسى.

وهنا يجب على الاتصال الا يكتفى بتعليم المهارات الحديثة فقط ، بل يجب ان يروج ايضا للمهارات التى تشجع الاعتماد على الذات وحل المشاكل ، وان تتعاون فى ذلك وسائل الاتصال التقليدية والحديثة مع مشاركة ادوات الاتصال الاخرى فى المجتمع للتخلص من التبعية .

ويتطلب هذا الدور الجديد لوسائل الاتصال الاستخدام الاكثر ديمقراطية لوسائل الاعلام ، بحيث تكون المنبر الذى تشارك فيه الجماهير بالمناقشة وتبادل الافكار ، ولا تكون اداة اتصال فى اتجاه واحد من خلال :-

- ان تكون اولوية الاخبار طبقا لما تسهم به فى تحقيق اهداف المجتمع الايجابية .

- تشجيع استخدام الراديو والصحف فى الجماعات الصغيرة فى الدول النامية حيث ان الاعلام ذا التوجه القومى يتجاهل المصالح المتنوعة للجماعات الصغيرة .

- انتهاج سياسات اعلامية شاملة تضع فى الاعتبار الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، ودور وسائل الاعلام فى التحرر والتنمية .

- اشباع الحاجات الاتصالية الاساسية ، اى التوسع فى التسهيلات السلكية واللاسلكية وأنشاء خطوط مواصلات داخلية لربط اجزاء البلد .

- اهمية تحرى الصدق والدقة والتوزان فى خدمات وكالات الانباء الدولية لحاجة العالم الثالث لذلك .

- على دول الثالث تشجيع سبل التصنيع التى تحد من تبعتها للدول الصناعية الكبرى ، وفى هذا الصدد تكون التكنولوجيا الصغيرة والوسيطة اكثر ملاءمة لهذه الدول فى الظروف الراهنة .

المبحث الثانى
الاطار التفسيرى للعلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسية

اصبحت حرية الاعلام والاتصال من أهم العلامات المميزة للثورة الديمقراطية التى يشهدها عالم اليوم ، واضحت وسائل الاتصال واحدة من اقوى الوسائل لتشكيل المجتمع والتأثير فى صناعة القرار ، وقد وفرت الامكانات التكنولوجية قدرات هائلة على صناعة الفكر وتوجيه الكلمة والتحكم فى تدفق المعلومات وانسياب الاراء .

وهكذا لا يمكن النظر للاتصال بعيدا عن حركة المجتمع ، كما لا يمكن دراسته بعيدا عن تأثير ظروف المكان والزمان ، وينظر للاعلام كوسيلة للتنمية او كأحد عناصرها او قوة دافعة لها . وتتسم هذه العلاقة الوثيقة بالتكامل حتى يصعب تصور تنمية تجهل او تتجاهل الاعلام . حتى ان البعض استخدم مصطلح الاعلام الانمائى للتعبير عن هذا الارتباط الوثيق بينهما . فوسائل الاعلام تتطور بنفس النسبة التى يسير بها التطور الاقتصادى والاجتماعى . والاعلام عملية اتصال بين طرفين ايا كانت وسائله ووظائفة ، فهو تأثير وتأثر يحدثان تفاعلا من خلال تبادل الرأى والمعلومات والافكار فى الوسط الانسانى . ولكى تأخذ العملية الاعلامية مداها لابد من مشاركة الجمهور فيها كطرف اساسى كما هو الشأن بالنسبة للعملية التنموية .

ويقوم الاعلام اساسا على نقل الافكار وتوصيلها كى يتحقق من ورائها سلوك محدد اواستجابة معينة ، ويكون العمل الاعلامى ناجحا اذا تحقق السلوك او تحققت الاستجابة على النحو المأمول او المتوقع من وراء عملية نقل الافكار.

ويتم الاعلام من خلال مؤسسات فى البيئة التى يعمل فيها ، لذلك فهناك تفاعل بين وسائل الاتصال والمجتمع، وعلينا ان نفهم المجتمع لكى نفهم وسائل الاتصال

العاملة فيه فهما صحيحا ، وفهم المجتمع يعنى ضرورة دراسة تركيبه وافكاره ومعتقداته الرئيسية ، اى ان معرفة التاريخ والاجتماع والاقتصاد والفلسفة ضرورة لفهم وسائل الاتصال فهما حقيقيا.

وتتوقف اهمية الدور الذى يقوم به الاعلام على طبيعة العلاقة بينه وبين النظامين السياسى والاجتماعى السائدين فى اى بلد فالعملية الاعلامية ايا كان مستواها التقنى او وجهتها السياسية هى نتاج لبناء اقتصادى ـ اجتماعى فى مرحلة من مراحل تطور المجتمع الانسانى . ويأتى الاعلام تعبيراً واضحا عن الاقتصاد والسياسة بوصفهما وجهى عملة واحدة .

ويقول " ولبورشر ام " فى هذا الصدد ليست هناك نظرية للدولة واخرى لوسائل الاعلام ، بل هناك ايديولوجية واحدة تحدد الخط العام للدولة ولوسائل الاعلام .

ويذهب العلماء الى وجود ارتباط وثيق بين الاعلام والتنمية فبدون استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتكاملها مع الطرق الاخرى ، يكون الامل ضغيفا فى تحقيق اهداف التنمية ويرى " شرام " انه لا يمكن تحقيق خطط ومعدلات التنمية فى الدول النامية دون مساعدة وسائل الاعلام .

وأكد " ماكليلاند" ان المضمون الذى تقدمه وتحمله وسائل الاتصال للافراد يرفع من دوافع الانجاز وهو احد الشروط الهامة للتنمية .

اولا : دور وسائل الاتصال فى التنمية السياسية :

تلعب هذه الوسائل دورا هاما ومميزا فى تحقيق التنمية السياسية على النحو التالى :-

- ان وسائل الاتصال من المصادر الاساسية التى يستقى الفرد منها معلوماته السياسية .
- تلعب وسائل الاتصال دورا هاما فى عملية التنشئة السياسية ، فهى تعمل على تغيير الاتجاه والمعتقد ، وتشارك فى تكوين القيم السياسية من خلال العمل

كقنوات توصيل بين النخبة والجماهير وبالعكس مما يؤدى الى تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة ودفع الجماهير للاهتمام بالسياسة . واشراكها فى عملية اتخاذ القرار وطرح القرارات والبدائل للحوار .

وهكذا تعمل ادوات الاعلام من خلال مزاياها فى ارتباط وثيق مع التنمية السياسية على دفع الافراد نحو المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها وتعميقها ، ومساعدة الجمهور على فهم المؤسسات السياسية الجديدة ، وخلق اتفاق عام حول القيم الاساسية فى المجتمع .

كما تعد وسائل الاتصال خاصة فى الدول النامية من الادوات الرئيسية التى تساعد الافراد على ادراك الموضوعات السياسية ، ولها دور فى رفع درجة الوعى الاجتماعى وتساعد وسائل الاتصال فى زيادة حجم ونوع المعلومات المتوفرة للافراد ، وهى قادرة على توسيع الافاق وزيادة الطموح الشخصى ، بعبارة اخرى تعمل على خلق المناخ الاعلامى الملائم لزيادة المشاركة السياسية.

- تساعد وسائل الاتصال على تكوين رأى عام من خلال تزويد الجمهور بالاخبار والمعلومات والحقائق ، ومن خلال استخدمها كقنوات للتعبير السياسى ونشر افكار واراء النخبة الحاكمة والتأثير على الجمهور، وكقنوات لطرح الحلول التوفيقية للصراع بين الجماعات .
- تساعد وسائل الاتصال على تغيير الاتجاهات غير المرغوبة وتثبيت تلك المرغوبة.
- تخلق وسائل الاتصال شعوراً بالولاء وتدعم الوحدة القومية وتساعد على نقل الانتماء الى المجال القومى عن طريق ما تنشره من قيم ثقافية وفكرية وحضارية موحدة باستخدام اللغة المشتركة والتاريخ المشترك ، وتعمل وسائل الاعلام على خلق الترابط بين اجزاء الامة الواحدة ، بمساعدة الوسائل الاخرى للتنمية مثل التعليم والاحزاب ، وتتوقف فعاليتها على التكامل مع هذه الادوات .

ان العلاقة بين العمليتين السياسية والاتصالية علاقة جوهرية على نحو مميز ، فلو كان عالم السياسة يقوم على القوة ، فان من يملكون القوة ويميلون الى ممارستها لابد

من نقل رغباتهم الى من يتوقعون الاستجابة لهم ، واذا كان علم السياسة مبنى على المشاركة فلابد من ايجاد وسائل لنقل مصالح ورغبات مطالب المواطنين الى القادة .

ولو كان عالم السياسة يقوم على الشرعية فلابد من وجود الوسائل التى تعبر رمزيا عن القيم والمعايير الاجرائية لمثل هذه النظم وأفعال السلطة ليتم الحكم عليها فى اصطلاحات عامة وشائعة ، ولو كان عالم السياسة يقوم على الاختيار بين البدائل فانه يكون بحاجة الى تدفق للمعلومات يوضح الخيارات البديلة .

ان وسائل الاعلام تلعب دورا سياسيا وتأسيسيا فى المجتمع علاوة على تزويد الافراد بالمعلومات ، فهى تؤثر فى خيارات النخبة والفاعلين السياسيين لتعزيز المساندة الضرورية لقراراتهم والتعرض لمعالجة الموضوعات الهامة ولذا تعطى الدول اهتماما كبيراً لتحديد الهيئات المسئولة عن وسائل الاعلام .

ويكفى للدلالة على اهمية الاتصال ان اى محاولة لتغيير نظام الحكم فى دولة ما بالقوة تبدأ بالسيطرة على وسائل الاتصال كخطوة لضمان النجاح للنظام الجديد .

وبصفة عامة ان من يملك وسائل الاتصال فى النظم السياسية المعاصرة يؤثر ويوجه ان لم يسيطر مباشرة على السلطة وان اتساع سيطرة النظام السياسى ترتبط بالسيطرة على وسائل الاتصال .

ويشير الاستاذ محمد حسنين هيكل الى تشابك وتعقد العلاقة بين الصحافة وسلطة الحكم بتقرير ان الصحافة هى جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية فى اى بلد وانها تصدر وتنتشر عندما تعبر عن اراء ومصالح اوسع واكبر لقوى وتيارات اجتماعية ، وان حرية الصحافة تتأكد حين تكون الاراء والمصالح التى تعبر عنها قادرة على حماية حقها فى التعبير عن نفسها .

ويترتب على ذلك ان تعدد القوى فى المجتمع ودرجته وفق مرحلة التطور الأقتصادى والاجتماعى هو الذى يخلق تنوع الاراء كما انه يهيئ امكانية تعدد السلطات ويفرض ضرورة الاحتكام الى القانون طواعية كمرجع اخيرا لتحديد خطوط العلاقة بين هذه القوى . هذا التعدد هو الذى يسمح بقيام احزاب وبرلمانات وحكومات اغلبية وصحافة قوية وقضاء نافذ .....وهكذا .

ويتصل بذلك انه اذ سادت فى مجتمع ما ـ بسبب طبيعة التطور الذى يمر به ـ سلطة واحدة فان الحياة السياسية تنحصر فى حدود هذه السلطة ، وما عداها يكون خروجا عليها بالتمرد او الثورة .

وهناك ابعاد ثلاثة لدراسة العلاقة بين السلطة ووسائل الاتصال احدها تأثير السلطة على وسائل الاتصال ، بمعنى دراسة كل الوسائل الرسمية وغير الرسمية والعمليات التى تؤثر من خلالها على وسائل الاتصال مثل التشريع وترخيص العمل ، والاجراءات القضائية والامساك بالمعلومات وحظر النشر والضغوط الممارسة على وسائل الاتصال وخصائص انساق المعلومات والافراد والمسئولين عن تقديم المعلومات للقائم بالاتصال .

والبعد الثانى تأثير وسائل الاتصال على السلطة اى السبل التى تؤثر بها هذه الوسائل على الحكومة والموظفين الرسميين وسلوك جمع المعلومات والافراد القائمين بجمع الاخبار واستخدام اومنع المعلومات وتثير التغطية الاعلامية الاهتمام بمسائل معينة والاولويات العامة .

والثالث طبيعة اخبار وسائل الاتصال ، كمؤسسات داخل اى نسق اجتماعى ومضمون رسائلها او اسلوب عملها وموقف القائمين بالاتصال وخصائص الاعلاميين والعوامل المهنية والتكنولوجية والملكية .

ثانيا: العلاقة بين المؤسسات السياسية والاعلامية :

ان الاعتماد المتزايد من جانب النسق السياسى على وسائل الاعلام فى نشر ما يريد جعل من دراسة العلاقة بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الاعلامية ضرورة لفهم التأثير المتبادل والاليات والروابط التى تحكم العلاقة بينهما ونستعرض هنا الاسس العامة لهذه العلاقة :-

- تسعى النخبة الحاكمة الى احكام سيطرتها على وسائل الاتصال لضمان المساندة لتوجهاتها ، وتهميش اى معارضة لها ، وتتوقف درجة السيطرة على طبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع واتجاهات النخبة الحاكمة ومن بين اساليب السيطرة .

(أ) الملكية حيث يختلف نمط ملكية وسائل الاتصال فى المجتمع وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والثقافية ، ويمكن للمجتمع ان يطبق اكثر من نوع من ملكية وسائل الاتصال وهو ما يعرف بتعددية النظم الاذاعية .

ويصنف " ناميروس " هذه النظم الى اربعة انواع هى :

* نمط تديره الدولة state operated type

حيث تمارس الدولة اقصى درجات السيطرة الفنية والمالية والبرامجية على وسائل الاعلام وتديرها من خلال وزارة او وكالة ، وينتشر هذا النمط فى معظم دول العالم الثالث .

* نمط التعاونيات او نمط الهيئة العامة Public cooperation Type

حيث تتمتع وسائل الاعلام باستقلال ذاتى فى ظل ميثاق عام تضعه الدولة وابرز سماته عدم التدخل الحكومى فى عمل هذه الوسائل . وتنتهج هذا النمط الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة مثل هيئة الاذاعة البريطانية .

* نمط المشاركة للمصلحة العامة Public Interest partnership

ويسود فى دول مثل ايطاليا والسويد وسويسرا حيث تدير الخدمة الاذاعية شركات خاصة مع السماح للحكومة بنصيب كبير من اسهم هذه الشركات .

* نمط المشروع الخاص Private Enterprise

حيث تدار الخدمة الاذاعية كمشروع خاص يسعى للربح وتقدم الدولة تسهيلات التراخيص والترددات والطاقة وغيرها وينتشر هذا النمط فى الولايات المتحدة .

(ب) التمويل ، فهناك عدة طرق لتمويل الانظمة الاذاعية منها فرض الرسوم مقابل البث او الضرائب او الاعلان او الدعم ، او الجمع بين وسيلة او اخرى بالاضافة الى الاشتراكات ، وكلما زاد اعتماد الهيئة الاذاعية على التمويل الحكومى زادت درجة السيطرة السياسية عليها .

والهيئة التى تعتمد على نفسها فى تدبير مواردها المالية تخضع لدرجة اقل من السيطرة .

ونشير هنا الى سيطرة المعلنين على وسائل الاتصال وخاصة التليفزيون بأعتبارهم الممول الاول لوسائل الاتصال مع تجنب هذه الوسائل الاصطدام بمصالح المعلن والمثال الواضح هنا فقد شبكى التليفزيون " World net " تمويل شركتى Western ,culf عام ١٩٨٥ اثر عرضها لفيلم ينتقد دور الشركات متعددة الجنسيات ونشاطاتها فى دول العالم الثالث .

ج) التحكم فى مصادر وسائل الاعلام ومضمونها ، فتكاليف جمع الاخبار ومتابعتها اصبحت باهظة ، اضافة الى المعوقات القانونية التى تواجه عملية نشر المعلومات ، وتردد درجة التحكم وفق طبيعة السلطة القائمة.

د) التحكم فى اختيار القائمين على وسائل الاتصال وتفضيل الافراد محل الثقة على الكفاءات وهذا العامل يرتبط بالايدلوجية التى يتبناها المجتمع سواء كانت تقوم على التعددية اوتؤمن بالفردية والسيطرة وعدم استقلالية المؤسسات .

٢- درجة التكامل بين الصفوة السياسية ، حيث يصل التفاعل بينهما الى اقصى مداه حين تشترك المجموعتان فى نفس الخليفة الاجتماعية والثقافية والقيم وتبنى المصالح او الاشتراك فى نفس الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بما يسمح بنمو الادراك المتبادل كما قد يحدث التداخل بين المجموعتين عندما يكون بعض اعضاء النخبة الاعلامية هم فى الوقت نفسه اعضاء فى المجالس التشريعية اومؤيدين لاحزاب معينة ويعملون لصالحها مهما يزيد من درجة التكامل بينهما.

٣- طبيعة العقيدة التى تنظم عمل مؤسسات الاتصال حيث تلعب السمة الايديولوجية للقائمين بالاتصال دورا رئيسيا فى حركة وسائل الاتصال ضد السلطة او معها .

٤- العلاقة بين الاحزاب ووسائل الاتصال ، حيث تتوقف درجة الانحياز لحزب معين على الاسس الاجرائية لتشجيع التحزب ويمكن فى اطار ذلك التمييز بين درجات خمس اساسية تبدأ من الارتباط الكامل وتتدرج حتى تصل الى عدم التحزب او السعى للحفاظ على الحيدة والتوزان .

ان فعالية النظام السياسى ترتبط بنظام اتصال كفء وفعال ، وان قدرة وكفاءة كل منهما تنعكس على الاخر ، وتحدد ايديولوجية النظام السياسى وعوامل البيئة الاجتماعية والاقتصادية موقع نظام الاتصال فى النظام السياسى .

وعموما فان هناك عدة مستويات لتناول العلاقة بين النظام السياسى ونظام الاتصال هى : مستوى الفرد ، والجماعة : والنظام ككل فيما يتعلق بالمستوى الفردى فان امداد المواطن بالمعلومات السياسية ضرورة تستلزمها طبيعة الأحداث المتغيرة وتعقد العملية السياسية ولذا لابد للنظام السياسى من الاعتماد على قناة متخصصة كوسيلة اتصال للقيام بهذه العملية تتصف بالسرعة والمرونة .

ومن اهم التأثيرات التى تتركها وسائل الاتصال على الفرد هى تشكيل تصوره للسياسة والاسهام فى تحديد شرعية النظام السياسى وامكانية مساءلة اعضاء النخبة السياسة .

.بعبارة اخرى تؤثر وسائل الاتصال على ادراك الفرد للسياسة وتصوره لها ثم تؤثر على قبوله او رفضه للنظام السياسى فى مرحلة تالية . هذا التأثير على اتجاهات الفرد وسلوكه قد يغير من التوزان النسبى بين القوى او بين الشخصيات السياسية فى الانتخابات على سبيل المثال والمثل الشهير هنا المناظرة بين كنيدى ونيكسون خلال الحملة الانتخابية الرئاسية فى عام ١٩٦٠.

وعلى مستوى الجماعة فان القضيتين المثارثين تتصلان بالثقافة السياسية وتأييد النظام السياسى .

فالثقافة السياسية هى التى تحدد ابعاد العمل السياسى ومعانى الشرعية والمواطنة وحكم القانون وتتكون من الاتجاهات والمعتقدات والقيم والميول التى توجد لدى افراد المجتمع والتى تغرسها وسائل الاتصال بفعالية تفوق غيرها من

الادوات الاخرى للتنمية مثل الاحزاب والتعليم لكونها تتغلغل الى الحياة اليومية وتتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة لاى تغيير فى النظام السياسى .

ولكن معرفة المرء بالقيم والمعايير والافكار السياسية الجديدة لا تستتبع بالضرورة تحوله الى الاخذ بها والتخلى عن نقيضها إذ ترتبط هذه العملية بمتغيرات عديدة منها استقرار الثقافة السياسية وخصائص الشخصية الفردية ، والاطار الاجتماعى السائد ، ودرجة تضافر جهود وسائل الاعلام مع غيرها من ادوات التنمية فى تحقيق الهدف المنشود .

ومن ناحية اخرى فان وسائل الاتصال لها وظيفة اعلامية تهدف الى تحقيق التأييد للنظام السياسى واستمرار الجماعة السياسية وعدم انقسامها والحفاظ على قواعد اللعبة السياسية .

اما على مستوى النظام السياسى ككل فيؤثر نظام الاتصال على فاعلية ادائه لوظائفه المختلفة مثل التنشئة السياسية والتجنيد السياسى والتعبير عن المصالح وتجميعها وصنع القرارات حيث ان النظام السياسى يفترض اعتمادا متبادلا بين اجزائه وتأثيراً متبادلا بينهما ، كما ان اى تطور فى وسائل الاتصال يؤثر على وظائف النظام السياسى وقدراته .

كذلك تقوم وسائل الاتصال بوضع احتياجات الافراد والجماعات امام صانعى القرار اى تشكل قنوات للتعبير عن المصالح التى هى احدى وظائف النظام السياسى . وتساعد وسائل الاتصال على كشف المصالح المستترة والحاجات والمطالب السياسة وابرازها وبلورتها .

ومن اهم الوظائف التى تساهم فيها وسائل الاتصال هى تجميع المصالح وتحويلها الى سياسات عامة ، وطرح بدائل مختلفة امام صانعى القرار ويشارك نظام الاتصال فى تدفق المعلومات من النخبة الى الجماهير والعكس بما يساعد على قيام النظام السياسى بوظيفة صنع القرارات .

ولا شك ان نقص المعلومات يؤثر على فعالية القرار السياسى ووظائف النظام السياسى بالتالى ، وتلك سمة تعانى منها الدول النامية لعدم اكتمال دائرة المعلومات فيها .

وتختلف اهمية وسائل الاتصال باختلاف النظم السياسية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعكس البناء الذى تعمل فيه وتؤثر عليه ويؤثر فيها .

ففى النظم الليبرالية يعبر نظام الاتصال عن اراء متنافسة ويطرح البدائل ويجعل للفرد حق التأييد او المعارضة ، كما يكون تدفق المعلومات اسرع وتسمح هذه النظم للقطاع الخاص بالمساهمة فى وسائل الاتصال مع حد ادنى من تدخل الحكومة وتشجيع المنافسة الحرة ويكون تمويل هذه الوسائل من الاعلانات .

وتقوم هذه الوسائل بمراقبة عمل السلطة ، وتقديم المعلومات والمعرفة الى الجماهير وتعد من الوسائل الهامة للتعبير عن المصالح .

اما فى النظم الشمولية فتحتكر الدولة كل قنوات الاتصال وتسيطر عليها بل وتدمجها فى النظام السياسى الداخلى ، وتسعى لضبط ورقابة كل القنوات الرسمية وغير الرسمية كجزء من احتكار القوة وتهدف وسائل الاتصال الى الدعاية وتأكيد قيم الاقناع بشرعية النظام السياسى ، ودفع الجماهير الى سلوك يعبر عن هذا الموقف اى ينظر الى وسائل الاتصال كهياكل للتعبئة تساهم وتؤثر فى القدرات الرمزية والاستخراجية والتنظيمية ، وتسيطر عليها الايديولوجية بدرجة واضحة .

ويسعى نظام الاتصال فى الدول الشمولية الى الدعاية والاثارة والتنظيم الجماهيرى والتعليم وخدمة التنمية القومية ، ويتم على اعلى المستويات فى الدولة والحزب هو الذى يشرف على تنفيذ الخطة .

اما فى الدول النامية فقد لاحظ العديد من الباحثين ان المسلك الشيوعى فى استخدام وسائل الاتصال فى التنمية كان اكثر جاذبية لكثير من دول العالم الثالث ، حيث تقوم وسائل الاتصال بدور كبير فى تعبئة الجماهير وتفسير الايديولوجية الرسمية وتغليب وظيفة الدعاية . ويقوم الاتصال فى هذه الدول بالمساعدة فى تحقيق وحدة الشعب وتقوية نفوذ الدولة والاسراع بالتحضر ، وتشجيع المشاركة والاقلال من التوتر الاجتماعى وتأييد الاهداف القومية ، وتبرز فى الدول النامية اشكال متعددة من سيطرة السلطة تختلف باختلاف مرحلة التطور .

وتميل الدول فى العالم الثالث التى تشهد تغييرا اجتماعيا واقتصاديا سريعا وتعانى من خطر الانقسام وبقايا القبلية الى تقييد حرية المناقشة ، وتسعى الى استخدام وسائل الاعلام لتنظيم التأييد الشعبى لسياسات الدولة .

ويدعى قادة هذه الدول صعوبة ترك حرية وسائل الاتصال تشتت جهودهم ويفرضون السيطرة على هذه الوسائل لاهداف ايجابية مثل حق نشر الافكار الجديدة والمبادئ السياسية الجديدة .

وهناك عدة ملاحظات على دراسة وسائل الاتصال فى الدول النامية منها انه لا يمكن اغفال التفاوت بين الدول النامية فى مستويات النمو والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . واختلاف دور وسائل الاتصال باختلاف الاطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى كما ان هناك اربع مشاكل اساسية لتطوير وسائل الاتصال فى هذه الدول هى :

- القدر المخصص للاستثمار ، ومهام وادوار هذه الوسائل ونوع ملكتيها ومستوى المضمون الثقافى لها بالاضافة الى قدر الحرية او السيطرة والتنوع المسموح به لهذه الوسائل .
- وان هناك جوانب للاتفاق بين هذه الدول من حيث كون وسائل الاتصال هى احد ادوات التنمية السياسية .
- وان سمات البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تحدد فاعلية نظام الاتصال ، كما ان معظم الدول النامية لا تسمح الا بحد ادنى لحرية النقد والتعبير ، علاوة على ان معظم هذه الدول تبالغ فى تقدير حجم وقيمة وسائل الاتصال وتطلب منه دور يفوق قدراته وامكانياته .